DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/FPA/1997/10 (Part V)
25 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المديرة التنفيذية

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤ الذي يحدد شكل ومحتوى التقارير السنوية التي يقدمها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويتضمن التقرير عرضا عاما للتدابير التي اتخذت تنفيذا لأحكام الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، المنصوص عليه مؤخرا في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهو يتضمن أيضا تقريرا عن الموضوع المحدد للاجتماع الرفيع المستوى من الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٣١٠/١٩٩٦، المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أن يركز الاجتماع الرفيع المستوى على متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويجمل الجزء الثالث متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية، بما في ذلك تنفيذ برامج العمل الصادرة عنها، وذلك استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦. ويتناول الجزء الأخير تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، على النحو الذي دعا إليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وتتضمن الفقرة ٥٩ مشروع توصية معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة.

المحتويات

الصفحة

أولا - متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، ومتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦: التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ . . . . . ٣

ألف - المسائل البرنامجية ٣

باء مسائل الإدارة والموظفين والمسائل المالية ٨

ثانيا - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠: تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، المرفق الأول ١١

ألف - التنسيق وبعض القيود المفروضة على أداء المقر ١١

باء - آثار الاتجاهات الأخيرة للموارد الرئيسية والموارد الأخرى على الأنشطة التنفيذية ١٢

جيم - توصيات بشأن زيادة الموارد الرئيسية ١٣

دال - الأهداف المعتمدة، ومصادر وطرائق التمويل الجديدة والمبتكرة للأنشطة التنفيذية ١٣

هاء - الأولويات والبرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤

ثالثا - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦: متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج عملها ١٥

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ١٥

باء - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٥

جيم - مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ١٧

دال - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ١٨

هاء - مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية -- الموئل الثاني ١٨

واو - مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩

رابعا - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦: تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز ٢٠

خامسا - توصية ٢١

أولا - متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، ومتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦: التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠

١ - خلال عام ١٩٩٦، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ التدابير التي دعت إليها سلسلة من القرارات بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، التي اعتمدتها الجمعية العامة والتي كان آخرها قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. وفي هذا الصدد، تعتبر المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات سلسلة متصلة تتيح الإبلاغ الموحد عن تنفيذ سلسلة القرارات ذات الصلة.

٢ - ويتمشى تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ تمشيا تاما مع الفقرة ٥٢ من القرار، ويرد وصفه في المرفق الثاني من التقرير بشأن "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠" (E/1996/64). وبناء على ذلك، يولي هذا التقرير الاهتمام الواجب لبناء القدرات، والتنسيق على الصعيدين الميداني والإقليمي، والموارد. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض هذه المجالات في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ على أساس تقرير مقدم من الأمين العام أسهم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويركز التقرير الحالي على جوانب محددة خاصة بالصندوق.

ألف - المسائل البرنامجية

نهج البرنامج

٣ - إن التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان الشديد بالنهج البرنامجي تطور خلال سنوات ثبتت فيها فوائده، ومن خلال الخبرة التي اكتسبها الصندوق في عملية الاستعراض البرنامجي وتطوير الاستراتيجيات. وتبذل جهود إضافية لتكييف هذه الخبرة مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل الصندوق على تطوير مبادئ توجيهية لجعل مجالات برنامجه الرئيسية الجديدة ذات وجهة تنفيذية، وهي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية؛ والدعوة. وأعدت المبادئ التوجيهية الموضوعية في هذه المجالات عام ١٩٩٥ على أثر انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويجري الآن تنقيح الهيكل البرنامجي من أجل تقديم المساعدة إلى برامج فرعية تستند إلى محاور تركيز مواضيعية أو جغرافية ضمن إطار البرنامج القطري في مجمله. ويفترض أن يتيح "تجميع" الأنشطة حول برامج فرعية زيادة تنسيق وفعالية الأنشطة السكانية وأن يزيد من تعزيز النهج البرنامجي. ويشترك الصندوق بنشاط في جهود تبذل على نطاق المنظومة بأسرها، وبصورة

رئيسية من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، لدراسة النهج البرنامجي وإعادة تحديده. ويتطلب التنفيذ على المستوى القطري تأييد الحكومات لهذا النهج. وصندوق الأمم المتحدة للسكان على ثقة من أن إجراء التقييمات القطرية المشتركة سيساعد على تطوير نهج شامل.

مواءمة دورات البرامج وإجراءات البرمجة

٤ - أخذت عملية المواءمة بين دورات البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي شكلا مؤسسيا كجزء من متطلبات الإبلاغ السنوي لنظام المنسقين المقيمين. وصندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم التزاما كاملا بعملية المواءمة هذه كخطوة أولى نحو تعزيز أثر الأداء البرنامجي. ومنذ عام ١٩٩٦، توصل أكثر من ٩٠ في المائة من جميع البلدان التي كان فيها لشركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات برامج، إلى اتفاقات بشأن المواءمة. وقد حالت الصعوبات السياسية في بعض البلدان دون إحراز تقدم في التوصل إلى جداول زمنية متفق عليها. وستستمر عملية الرصد من خلال مقتضيات الإبلاغ لنظام المنسقين المقيمين. وخلال استعراض البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يواصل الصندوق مراعاة ضرورة مواءمة الدورات عند اتخاذ قراراته بشأن تمديد البرامج أو تقليصها أو الوصل بينها.

٥ - ويدرك الصندوق مزايا تبسيط القواعد والإجراءات ومواءمتها ضمن نظام الأمم المتحدة الإنمائي من أجل زيادة فعالية إنجاز البرامج من حيث التكلفة وتعزيز التنفيذ الوطني. فصندوق الأمم المتحدة للسكان هو منظمة صغيرة تعمل في ميدان متخصص وتولي أهمية كبيرة للتنسيق والتعاون الوثيقين مع شركائها في التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتبع الصندوق نهجا استباقيا بالنسبة لمشاركته في تنسيق الآليات مثل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ولجنة التنسيق الإدارية. ومن بين الإنجازات الأخيرة في هاتين الهيئتين إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة برصد وتقييم الأنشطة التنفيذية للوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ووضع مشروع مبادئ توجيهية لتنفيذ عمليات التقييم القطري المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق الفرعي المعني بالتنفيذ البرنامجي والإدارة على المستوى القطري، التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، بدأ عمله فيما يتعلق بمواءمة إجراءات البرنامج. وكان تجميع وإصدار دليل الأنشطة التنفيذية، الصادر عن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في أواخر عام ١٩٩٦ بمثابة خطوة هامة ضمن جهود التنسيق الشامل، ويحتوي هذا الدليل على التشريعات والمبادئ التوجيهية والترتيبات الإدارية التي وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية أو اعترفت بها فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية. كما أن الصندوق يواصل العمل بشكل وثيق مع منظمات أخرى في مجالات معينة، مثل المشاورات الجارية حاليا ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ الوطني وعملية إدماج المسائل المتعلقة بالجنسين في المسار الرئيسي للتنمية، التي يضطلع بها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

مذكرة الاستراتيجية القطرية

٦ - يواصل الصندوق عمله كشريك نشط في عمليات مذكرات الاستراتيجيات القطرية. وبحلول أواخر عام ١٩٩٦، كانت مذكرات الاستراتيجيات القطرية في مراحل مختلفة من التنفيذ في ٨٧ بلدا. وقد أدت

عموما إلى تعزيز التبادل والتنسيق فيما بين مختلف الشركاء في التنمية. ويوفر مقر الصندوق دعما مبتكرا من خلال التشديد على مذكرة الاستراتيجية القطرية في سياق التدريب المتصل بالبرامج، وعن طريق التأكيد على الروابط القائمة مع عملية مذكرة الاستراتيجية القطرية في المبادئ التوجيهية للسياسة العامة، مثل المبادئ التوجيهية لعملية الاستعراض البرنامجي وتطوير الاستراتيجيات. ويشارك الصندوق مشاركة نشطة أيضا في المبادرة المتعلقة بالتقييمات القطرية المشتركة التي تستهدف، في جملة أمور، توفير مدخلات موضوعية هامة من أجل تطوير عمليات مذكرات الاستراتيجيات القطرية. بيد أن نجاح عملية المذكرة الاستراتيجية القطرية يتوقف على ما تلقاه من قبول من الحكومات. وقد أفادت المكاتب التابعة للصندوق بأنه بالرغم من مزايا عمليات مذكرات الاستراتيجيات القطرية، فإن الصعوبات السياسية حالت دون تحقيق الفعالية التامة منها.

الدليل المشترك

٧ - أفادت التقارير بأن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أكملت إعدادها للدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية. وقد أرسل الصندوق هذا الدليل إلى جميع المكاتب القطرية من أجل استخدامه على مستوى المنظومة كوثيقة مكملة للوثائق الأخرى التي أعدها الصندوق، والصناديق والوكالات الأخرى بالتعاون مع الصندوق. ويلزم مزيد من العمل ضمن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية فيما يتعلق بمواءمة سياسات وإجراءات البرمجة ووضعها في دليل مشترك.

التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية

٨ - يواصل الصندوق إيلاء الأولوية العليا لتعزيز قدرة الحكومات على تنسيق المساعدات في مجال السكان داخل بلدانها وللنهوض بقدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق. وتركز عملية البرمجة التي يضطلع بها الصندوق على إدراج المعايير والتقييمات ذات الصلة ببناء القدرات الوطنية من بداية عملية الاستعراض البرنامجي وتطوير الاستراتيجيات وحتى التنفيذ النهائي. وتستكمل هذه التقييمات بشكل منهجي باستعراضات ومبادرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويصبو الاستعراض الجاري الذي يضطلع به الصندوق، للمبادئ التوجيهية للاستعراض البرنامجي وتطوير السياسات إلى زيادة التشديد على ضرورة وأهمية تقييم الاعتماد الوطني على الذات. ويضطلع الصندوق بتنقيح المبادئ التوجيهية في مجال التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية في نفس الوقت الذي يقوم فيه بإنجاز الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم قدرة المؤسسات الوطنية. ويجري تدريب موظفي المشاريع الوطنيين في عدد من المجالات، كما يجري التوسع في الاستعانة بالموظفين الوطنيين، تمشيا مع المبادئ التوجيهية لتعيين موظفي المشاريع الوطنيين وإدارة شؤونهم. وفي سياق ترتيب خدمات الدعم التقني المعمول به في الصندوق، يمثل استخدام الخبراء الاستشاريين الوطنيين المستوى الأول للخبرة الفنية الذي ينبغي أن يستخدم؛ ولا يقدم الدعم التقني من أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق إلا في حالة عدم توفر الخبرة الفنية الوطنية. ويقوم الصندوق حاليا بتنقيح مبادئه التوجيهية المتعلقة بخدمات الدعم التقني ليكفل استخدام الخبراء الوطنيين إلى أقصى حد ممكن.

٩ - ونظرا للدور الرئيسي الذي يؤديه بناء القدرات الوطنية في نظام الأمم المتحدة الإنمائي، يبذل الصندوق جهودا لتحسين التنسيق بين الوكالات بهدف تآزر جميع الجهود المبذولة في بناء القدرات الوطنية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في مختلف آليات وإجراءات التنسيق ضمن إطار البرامج والمشاريع القطرية. فعلى سبيل المثال، يدأب الصندوق على المشاركة على نحو نشط في صياغة عمليات مذكرات الاستراتيجيات القطرية وفي عمليات أخرى لتحسين التنسيق البرنامجي، مثل ما حصل في الهند حيث كان التعاون من قبل منظومة الأمم المتحدة نشطا جدا وحيث شارك الصندوق مشاركة تامة في هذه العملية. وتحرز الآلية الجديدة، أي التقييمات القطرية المشتركة، تقدما هاما بمشاركة كبيرة من المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المكاتب التابعة للصندوق. وبفضل هذه العمليات، وبفضل الأفرقة المواضيعية ضمن نظام المنسقين المقيمين أيضا، تعمل البرامج القطرية للصندوق على بناء وتوسيع البرمجة التعاونية والتمويل المشترك أو التمويل المتوازي للمشاريع. وحتى عندما لا يتم الاضطلاع بأنشطة مشتركة، يجري تشجيع بذل الجهود لمواءمة الاستراتيجيات والنهج والخطط الرئيسية، تمشيا مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وباختصار، يسعى الصندوق إلى كفالة التوسع التدريبي في المعلومات التي توفرها فرق العمل المشتركة بين الوكالات وفي الأمثلة عن أفضل الممارسات، وإلى تطويرها بشكل أكبر في بلدان البرامج بغية تعزيز القدرات الوطنية.

المبادئ التوجيهية الموحدة على الصعيد الميداني لتعيين موظفي المشاريع الوطنيين وتدريبهم وتحديد أجورهم

١٠ - بغية بناء القدرات الوطنية، يدعم الصندوق استخدام موظفي المشاريع الوطنيين، الذين يشملون موظفي المشاريع من الفئة الفنية المعينين وطنيا وموظفي الدعم من فئة الخدمات العامة. وهم يعينون لتوفير دعم إضافي للحكومات المضيفة في تنفيذ المشاريع التي تتلقى الدعم من الصندوق. وموظفو المشاريع هؤلاء يعينون وتدفع أجورهم وفقا لمبادئ توجيهية موحدة للصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعيين موظفي المشاريع الوطنيين وإدارة شؤونهم. ويسهم تعيين هؤلاء الموظفين في تعزيز القدرة الوطنية ويتيح الاستفادة التامة من الموارد البشرية الوطنية المؤهلة. كما يشارك الصندوق في الجهود الحالية للفريق الفرعي المعني بتنفيذ البرامج والإدارة على الصعيد القطري، التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، الرامية إلى زيادة المواءمة في مجال تعيين موظفي المشاريع الوطنيين وتدريبهم وتحديد أجورهم.

الرصد والتقييم

١١ - يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنقيح مبادئه التوجيهية المتعلقة بالرصد والتقييم، بما في ذلك الإجراءات فضلا عن الأدوات والوسائل، في إطار الجهد المبذول لتحديث المبادئ التوجيهية للبرمجة. ويجري ذلك بمشاركة من موظفي الميدان والمقر على السواء وبالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وتمشيا مع التركيز الموضوعي الذي دعا إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يجري حاليا بذل جهد كبير لوضع مؤشرات لرصد وتقييم البرامج في ثلاثة مجالات برنامجية أساسية، وهو ما يتم من خلال اجتماعات لأفرقة الخبراء وحلقات عمل تضم خبراء سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وتُولى عناية خاصة لتقييم الخبرة المكتسبة في الماضي في برمجة الدعم المقدم من الصندوق إلى البرامج السكانية

الوطنية وللتعلم من هذه الخبرة أيضا. والوثيقة البرنامجية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن المقترحات المتعلقة بالدعم المقدم من الصندوق إلى البرامج القطرية باتت تشمل بانتظام فروعا بشأن الدروس المستفادة وكيفية الإفادة منها.

التشجيع على زيادة التعاون في التقييم

١٢ - ما برح الصندوق يشارك بنشاط في اجتماعات الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم، حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالتطورات المستجدة في أساليب التقييم ونظمه. كما يتم هذا التبادل للمعلومات خارج محفل الاجتماعات السنوية للفريق العامل، بفضل التوسع في استخدام البريد الإلكتروني. ولا يزال مسؤولو التقييم في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على اتصال وثيق للغاية؛ ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك، حلقة العمل التي عقدها هذا الفريق بشأن الرصد والتقييم في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومن المسائل التي كانت موضع تركيز خاص في حلقة العمل نظم التقدير وقياس الأداء. وقد أحال الصندوق المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم التي أسفر عنها الاجتماع إلى جميع المكاتب القطرية التابعة له.

المراجعة الإدارية والمساءلة بشأن المعونات

١٣ - لا يزال الاجتماع السنوي لممثلي منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف يشكل الآلية الرئيسية للتبادل وتنسيق المسائل المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. وتعد شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تشمل قسم المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق، مشاركا نشطا في هذه المناقشات. وفي الوقت نفسه، لا تزال إدارة الصندوق تستخدم وسائل متعاضدة لإسناد المسؤولية وتقييم الأداء وقياس النتائج بغية الحصول على ضمانات فيما يتعلق بالمساءلة، ولا سيما في سياق سياسة الصندوق المتعلقة بتطبيق اللامركزية. وتشمل هذه الوسائل، علاوة على التقييمات الإلزامية للمشاريع والبرامج، ما يلي: (أ) توفير التوجيه العام بشأن السياسات والإجراءات، بوسائل شتى منها توزيع تعميمات عن أنشطة مراجعة الحسابات ونتائج هذه المراجعة؛ (ب) نظام الاستعراضات السنوية لتقييم الأداء التي تستند إلى خطط فردية تفصيلية للأداء وعقد اجتماعات لأفرقة الاستعراض الإداري؛ (ج) خدمات المراجعة الداخلية للحسابات التي تقدمها شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري لتقييم مدى ملاءمة الضوابط الداخلية وتقديم المشورة إلى إدارة الصندوق بشأن المجالات التي تحتاج إلى تحسين؛ (د) استعراضات تطبيق السياسات التي تُجرى في المكاتب القطرية للصندوق لكفالة أمور منها التقيد بالسياسات الموضوعية للصندوق وبمبادئه التوجيهية البرنامجية. ويقوم مكتب المراقبة والتقييم حاليا بتنسيق متابعة المسائل المتعلقة بالمراقبة الداخلية، وقد أنشيء هذا المكتب في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ويتبع المديرة التنفيذية مباشرة. وعلاوة على ذلك، تقوم اللجنة التنفيذية للصندوق المؤلفة من جميع كبار الموظفين في المقر بمناقشة مسائل المراجعة الداخلية للحسابات مناقشة دورية. ويدرك الصندوق تماما الحاجة إلى توسيع نطاق المراجعة لكفالة فعالية المتابعة.

التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

١٤ - تستهدف الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تعزيز تنسيق الأنشطة البرنامجية وفعالية هذه الأنشطة. وتولي عمليات استعراض البرامج وصياغتها وإقرارها عناية فائقة للتنسيق الشامل للأنشطة السكانية. ويتشاور الصندوق مع نظرائه من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، بما في ذلك الجهات المانحة، على جميع مستويات المساعدة البرنامجية لكفالة التنسيق وتعزيز المبادرات التعاونية. وقد نظم الصندوق أيضا سلسلة من الاجتماعات التقنية للتركيز على الاهتمامات ذات الأولوية في المناطق الجغرافية التي يعمل فيها الصندوق ولتحسين تلبية برامج الوكالات ودوائر المانحين لاحتياجات السكان. ويعتمد الصندوق في هذه الجهود على طائفة كبيرة من أصحاب الخبرة الفنية، بما في ذلك الخبراء الذين يتوافرون في إطار منظومة خدمات الدعم التقني، ولا سيما أفرقة الدعم القطري، المؤلفة من خبراء من وكالات الأمم المتحدة في تخصصات سكانية شتى. كما يسَّرت منظومة خدمات الدعم التقني استمرار التشاور والحوار بشكل منتظم بين الوكالات وداخلها حول الشواغل التقنية والبرنامجية وأوجدت مناخا أكثر دينامية ومرونة لدى تلبية الاحتياجات الطارئة. بيد أنه سيظل هناك عنصر ازدواجية في الأنشطة المضطلع بها في هذا الميدان إلى أن تـُستخدم آلية أدق للتنسيق.

اللامركزية

١٥ - يواصل الصندوق تطبيق مبادئه التوجيهية وإجراءاته المتعلقة بالأخذ باللامركزية في محاولة لتعزيز الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج. ولدى ١٤ ممثلا من ممثلي الصندوق حاليا سلطة إقرار لامركزية كاملة، بينما زادت سلطة الإقرار للمشاريع القطرية لجميع البلدان الأخرى من ٠٠٠ ٥٠٠ دولار إلى ٠٠٠ ٧٥٠ دولار منذ عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٦، أقر ممثلو الصندوق ٨٠ في المائة من المشاريع القطرية بموجب سلطة الإقرار اللامركزية، وكانت هذه النسبة ٤١ في المائة في عام ١٩٩٣. وتيسيرا لعملية تطبيق اللامركزية، يعمل الصندوق على تعزيز قدرات مكاتبه القطرية من خلال الأنشطة التدريبية وإعادة تشكيل الهياكل الداخلية لعملياته البرنامجية والمالية. كما ركز الصندوق تركيزا كبيرا على كفالة جدوى طرائق إنجاز المشاريع القطرية وخطط تنفيذها. وفي الوقت نفسه، عجـّل الصندوق من رصد هذه العملية حتى يتمكن من استعراض تقييم المشاريع وإقرارها بصفة دورية لكفالة اتباع الإجراءات ولتحديد أية ثغرات محتملة في النظام. ويقوم الصندوق أيضا بتنقيح مبادئه التوجيهية لتعزيز تطبيق اللامركزية وفعاليتها. وقد تبين من استعراض شامل لعملية الأخذ باللامركزية أنها أدت إلى تقليل الفاصل الزمني بين تقييم المشاريع والإقرار النهائي لها، مما أفضى إلى تحسين معدلات تنفيذ المشاريع وإنجازها، فضلا عن تيسير زيادة استخدام الخبراء الوطنيين في صياغة المشاريع وتنفيذها. ويتحرك الصندوق حاليا صوب الأخذ باللامركزية الكاملة لسلطة إقرار البرامج حيث يقوم بتنقيح إجراءاته البرنامجية.

باء - مسائل الإدارة والموظفين والمسائل المالية

نطاق تحسين فعالية الخدمات الإدارية من حيث التكاليف

١٦ - في العام الماضي، أحرز تقدم كبير على صعيد التنسيق في مجال الإدارة والموظفين والشؤون المالية. وقد تسنى ذلك من خلال التعاون الوثيق للصندوق مع الشركاء الآخرين في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ومن خلال التبادل الصريح للمعلومات معهم، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويسهم الصندوق في الجهود الرامية إلى تحسين هيكل اجتماعات الفريق الاستشاري ولعلاج مسائل مطروحة منذ وقت طويل فيما يتعلق بالعمليات وأماكن العمل في مراكز عمل محددة. ويجري أيضا وضع منهجيات ومبادئ توجيهية تشغيلية للمشاريع المطروحة للتنفيذ في الحاضر والمستقبل.

المواءمة بين طرق عرض الميزانيات

١٧ - أحرز تقدم كبير في المواءمة بين طرق عرض الميزانيات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والصندوق في أعقاب صدور المقرر ٣٠/٩٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الإمم المتحدة للسكان. وفي أعقاب الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أواخر العام الماضي، وافق المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ على الشكل الموحد المقترح لعرض ميزانية الدعم لفترة السنتين، باستخدام مصطلحات وتعاريف موحدة وباستعمال منهجية موحدة في إعداد تقديرات الميزانية. وبناء على ذلك، ستُعد ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وفقا لهذا الشكل الموحد من أجل عرضها على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

أماكن العمل والخدمات الإدارية المشتركة

١٨ - ووفقا للخطة الرامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تتقاسم فيها وكالات الأمم المتحدة أماكن عمل وخدمات مشتركة، يسعى الفريق الفرعي المعني بأماكن العمل والخدمات المشتركة التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات إلى تلبية الحاجة لوضع منهجية شاملة ولتحديد المبادئ التوجيهية التشغيلية التي ستستخدم كأساس لجميع مشاريع أماكن العمل والخدمات المشتركة. وقد أصدر طلب باقتراح مشاريع لتأمين توافر الخبرة الفنية في المجالات المتعلقة بوضع مصفوفة للتكلفة والعائد، وإعداد معايير محددة ومبادئ توجيهية تشغيلية تنظم حقوق ومسؤوليات كل وكالة من الوكالات في ملكية هذه الأماكن وتجديدها والتصرف فيها آخر الأمر، وبآليات تقاسم التكاليف، وضوابط التكلفة، وبروتوكول إدارة المشاريع. وستشكل المنهجية المعتمدة أساسا لصنع القرار في إطار مشاريع الأماكن المشتركة المقبلة. وهذا المزيج من الخبرة التقنية ضروري لتوفير المنهجية اللازمة لأغراض التقييم. وقد عمل الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري على إقرار وتأكيد أهمية أن يكون هناك توافق محتمل، لدى اعتماد الخدمات المشتركة، بشأن تشكيلة من المهام الأساسية باعتبار ذلك شرطا مسبقا للتقييم.

التدريب

١٩ - ما برح الصندوق يشجع على التدريب التعاوني المشترك بين الوكالات ويشارك فيه. فقد شارك ممثلو الصندوق في حلقات التنسيق الميداني لكبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة التي أجراها مركز تورينو. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على مجموعة الأنشطة التدريبية الرامية إلى التشجيع على بلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وستستخدم هذه المجموعة وكالات الفريق الاستشاري في المكاتب القطرية التابعة لها. ويتعاون الصندوق حاليا، مع شركائه في الفريق الاستشاري، على تحديد مجالات أساسية للتدريب التعاوني مستقبلا. وتشمل هذه المجالات استنباط واستخدام أدوات لتحسين

تصميم وتقييم البرامج، ووضع مؤشرات للرصد وتقييم الأثر فضلا عن وضع آليات لتعزيز القدرة الوطنية. وفيما يتعلق بالتدريب الإداري، يقترح الصندوق العمل داخل الفريق الاستشاري لتعزيز وتحسين القدرات الإدارية لموظفيه ولإعداد مجموعة أنشطة تدريبية قائمة على الكفاءة للتصدي للمسائل المتعلقة بالعدل بين الجنسين والتنويع بينهما، وتكوين الأفرقة، والمهارات التفاوضية.

٢٠ - كما زاد الصندوق من لامركزية سلطة إقرار أنشطة التدريب المحلي بنقل هذه السلطة إلى المكاتب القطرية، تيسيرا لمشاركة موظفيه الميدانيين في الأنشطة التدريبية المشتركة بين الوكالات المضطلع بها داخل البلد وعلى الصعيد الإقليمي على السواء. وما برح الصندوق يُعير أولوية متقدمة لتدريب موظفيه الميدانيين، حيث خصص نحو ٧٥ في المائة من ميزانية التدريب لهذا الغرض.

التوازن بين الجنسين في التعيينات

٢١ - ما برح الصندوق، يتوخى هدفا طويل الأجل يتمثل في بلوغ نسبة ٥٠ : ٥٠ في تمثيل النساء والرجال في الوظائف الفنية، ومن ثم فهو يتخذ إجراءات لتحقيق التوازن بين الجنسين في استخدام الموظفين وتعيينهم. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بلغت نسبة الموظفات في الفئة الفنية ٤٨ في المائة. وتمكن الصندوق من زيادة هذه النسبة سنويا بالتركيز على اختيار النساء وتعيينهن. وينبغي التأكيد على أن نمو نسبة الموظفات في الفئة الفنية قد تحقق دون الإخلال بمعايير التعيين والترقية. كما نجحت النساء في الانتقال من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية، إذ شهدت السنوات العشر الماضية انتقال سبعة موظفين من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية وكان من بينهم ست موظفات.

٢٢ - كما واصل الصندوق جهوده لإلغاء الفكرة القائلة بأن وظائف الخدمة العامة هي وظائف "نسائية" عن طريق التشجيع على تعيين الرجال في هذه الوظائف. ورغم أن الصندوق لم يحرز نجاحا باهرا في هذا المجال، فقد تحققت زيادة لا بأس بها للرجال في هذه الفئة.

٢٣ - ولا تزال تُولَى عناية خاصة لتنسيب النساء في وظائف الرتب الوسطى حيث مسؤوليات صنع القرار والمسؤوليات الإدارية. وتُشجَّع النساء على المشاركة في برامج التدريب الإداري المختلفة المقدمة من خلال الفريق الاستشاري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج التدريبي الخاص بالصندوق. ويجدر بالذكر أن أعضاء اللجنة التنفيذية للصندوق البالغ عددهم ١٢ عضوا يضمون ٧ سيدات، من بينهن المديرة التنفيذية بوصفها الرئيسة.

٢٤ - ولدى تعيين الخبراء في منظومة خدمات الدعم التقني، بما في ذلك أفرقة الدعم القطري، واصل الصندوق نهجه من إيلاء عناية خاصة لاختيار مرشحات لهذه الوظائف. وتبلغ نسبة النساء إلى مجموع عدد الخبراء التقنيين الذين عينهم الصندوق في منظومة خدمات الدعم التقني ٤٥ في المائة.

ثانيا - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠: تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحـــــدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، المرفق الأول

الفرع الأول - تمويل الأنشطـــة التنفيذيـــة التـــي تضطلع بهـا منظومـــة الأمم المتحدة من أجل التنمية

ألف - التنسيق وبعض القيود المفروضة على أداء المقر

٢٥ - لقد كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي إحدى الأدوات الرئيسية لإدخال الإصلاح على الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة والميادين المتصلة بهما. وقد أعربت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة عن شواغلها في عدة محافل ونقلت تعليماتها من خلال مختلف قرارات الجمعية العامة، مثل القرار ١٦٢/٤٨ في عام ١٩٩٤ والقرار ٢٢٧/٥٠ في عام ١٩٩٦. وقد رحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بهذه التدابير الرامية إلى الإصلاح، وهو يواصل جهوده من أجل تحسين فعالية البرامج الخاصة به، وما يضطلع به من تنسيق وتعاون مع جميع شركائه في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين الثنائيين. كما أن الصندوق مشارك نشط في عدد من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي، بما فيها لجنة التنسيق الإدارية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وآليات التعاون الخاصة بالصندوق نفسه ومختلف ترتيبات التشاور والتنسيق الثلاثية والثنائية. وقد دعم الصندوق أيضا بشدة نظام المنسقين المقيمين، وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٦ - ومن الواضح أن من أهم أغراض هذه القرارات القيمة منع ازدواج الجهود الإنمائية في الميدان، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة للاضطلاع بالولايات على أفضل وجه. وفي نفس الوقت، تحتاج الجهود الرامية إلى تبسيط احتياجات الإبلاغ إلى الاهتمام. فالطلبات المتزايدة على الإبلاغ يمكن أن تشكل عبئا خطيرا بالنسبة لمنظمة صغيرة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. فعلى سبيل المثال، يقدر الصندوق ما اشتملت عليه الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من وثائق بـ ٥٣ تقريرا للأمين العام - يحتاج كثير منها إلى مدخلات الصندوق - و ٢٦ تقريرا إضافيا للهيئات الفرعية، و ٤ تقارير بشأن المسائل التنظيمية، و ٢ من المنشورات الرئيسية، مما يصل مجموعه إلى نحو ٨٧٤ ٢ صفحة. ويمكن قياس عدم استدامة احتياجات الإبلاغ والنسبة غير المتكافئة من الموظفين المستخدمين في هذه الأغراض قياسا أفضل، إذا نظر إلى الجهد المطلوب لمداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تستغرق أربعة أسابيع من منظور سنوي يشمل مطالب غيره من مختلف الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات. ومن شأن تبسيط احتياجات الإبلاغ أن يكون له تأثير كبير على الاستخدام الفعال التكلفة للموارد البرنامجية المحدودة.

بـــاء - آثـــار الاتجاهات الأخيـــرة للموارد الرئيسيـــة والموارد الأخرى على الأنشطة التنفيذية

٢٧ - في عام ١٩٩٦، بلغ مجموع إيرادات الصندوق نحو ٣٠٩ مليون دولار (مؤقت)، وهو ما يشكل انخفاضا طفيفا عن مستوى إيرادات عام ١٩٩٥ الذي بلغ ٣١٢,٦ مليون دولار. بيد أن مجموع التبرعات ارتفع إلى حد غير مسبوق بلغ ٣٠٢,٥ مليون دولار أعلنتها ٩٥ حكومة. وقد أسهم أربعة عشر مانحا رئيسيا، بلغت مساهمات كل منهم، أو تجاوزت المليون دولار، بمبلغ ٢٩٦,٣ مليون دولار أو ٩٨ في المائة من مجموع الموارد الرئيسية. وبالمقارنة بعام ١٩٩٥، انخفضت قيمة المساهمات مقدرة بالدولار بمقدار ٠,١٣ في المائة رغم أن بلدانا كثيرة زادت من مساهماتها مقدرة بالعملات الوطنية. وفي نهاية عام ١٩٩٦، تعدى المجموع التراكمي للمساهمات مبلغ ٣,٧ بليون دولار. وبلغ مجموع الإيرادات التي أتيحت من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف - الثنائية ١٨,٣ مليون دولار (مؤقت)، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٢٨,٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ البالغ ١٤,٢ مليون دولار.

٢٨ - وبفضل الزخم القوي الذي أحدثه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فقد تجاوز مجموع إيرادات الصندوق ٦٠٠ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وفيما يتعلق بعام ١٩٩٧، يبدو أن إيرادات الصندوق سوف تتجاوز حد الـ ٣٠٠ مليون دولار مرة أخرى، وذلك استنادا إلى المانحين الرئيسيين الذين أعلنوا تبرعاتهم بالفعل، وغيرهم من كبار المانحين الذين قدموا لنا إسقاطاتهم.

٢٩ - بيد أن التنبؤ بمستوى معيَّن لإيرادات إحدى وكالات الأمم المتحدة ذات التمويل الطوعي أمر محفوف بعدم التقين، كما تظهر تجربة عام ١٩٩٦. ففي الربع الأخير من عام ١٩٩٦، لم يكن أكثر من ٣٣ في المائة من مجموع الإعلانات قد سدد بعد. وسبب هذا مشاكل كبيرة للمنظمة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية. وعلى الجانب البرنامجي، يؤثر عدم التيقن من الموارد تأثيرا سلبيا على الثقة في البرمجة.

٣٠ - ومن الناحية الإيجابية، ثمة اتجاه مشجع يلوح فيما يتعلق بالمساعدة السكانية. فرغم استمرار الانخفاض في النمو الحقيقي لمجموع المساعدات الإنمائية الرسمية، يبدو أن التمويل الموجَّه للمساعدات السكانية، بما في ذلك القروض المقدمة من البنك الدولي، يتزايد بصورة تدريجية. وفي عام ١٩٩٤، خصص نحو ١,٤ بليون دولار للسكان. ورغم أن بيانات عام ١٩٩٥ لم تكتمل بعد، فيبدو أنه قد تم تخصيص نحو ٢ بليون دولار للبرامج السكانية. ولا يزال من السابق لأوانه تحديد مستوى ما سيخصص لعام ١٩٩٦. وقد يكون من أسباب هذا التحول قرار اتخذه المانحون بتخصيص نسبة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية. ويبشر هذا بالخير أيضا لمفهوم ٢٠/٢٠. وسوف يكون الحفاظ على هذا الزخم أحد التحديات الرئيسية أمام الصندوق. وما زال المانحون الرئيسيون يواجهون صراعات متصاعدة فيما يتعلق بزيادة مساعدتهم الإنمائية الرسمية، في الوقت الذي تواجههم فيه ضغوط لخفض الميزانية وغيرها من الشواغل الاقتصادية المحلية.

جيم - توصيات بشأن زيادة الموارد الرئيسية

٣١ - لقد حاول صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحشد موارد إضافية لبرامجه من خلال مختلف الآليات، بما في ذلك استخدام الأموال المتواجدة بصورة أكثر كفاءة، والعمل على الحصول على حصة أكبر من داخل تجمعات الموارد القائمة، واستحداث مصادر جديدة للتمويل. وقد عمل الصندوق أيضا مع البلدان التي تنفذ فيها برامج من أجل زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية الرئيسية حتى تستمر الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية المعنية في توفير الجانب الأكبر من الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تتضمنها ولاية الصندوق، مع استكمال ذلك بالدعم الإضافي المقدم من شركاء البلدان في التنمية.

٣٢ - وقد ركّز الصندوق أيضا على زيادة الكفاءة، وتعزيز الإدارة وزيادة الأموال المتاحة للبرامج القطرية إلى الحد الأقصى. وقد كان للتركيز على المساءلة، وتنفيذ البرامج تنفيذا فعالا من حيث التكلفة، وأنية التنفيذ جميعا دور في بناء الثقة بين أوساط المانحين. وما زال لوضع آليات الإبلاغ وأشكاله التي تفي تماما باحتياجات جميع شركاء التنمية أهمية في مساعدة الصندوق على تعبئة الإيرادات من جميع المصادر. ويجري أيضا إيلاء اهتمام خاص لإيضاح الأثر الذي تحدثه الأنشطة الممولة من مصادر عامة وأنشطة إقليمية.

دال - الأهداف المعتمدة، ومصادر وطرائق التمويل الجديدة والمبتكرة للأنشطة التنفيذية

٣٣ - من المقرر أن تتم تغطية موضوع مصادر وطرائق التمويل الجديدة والمبتكرة للأنشطة التنفيذية تغطية موسعة في تقرير مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة عملا بالقرار ٢٢٧/٥٠، المرفق الأول، الفقرة ١٧، أسهم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالنظر إلى ضخامة التحديات التي يمثلها جمع مبلغ ١٧ بليون دولار من أجل المساعدة السكانية بحلول عام ٢٠٠٠، حسب ما اتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يبدأ الصندوق عدة مبادرات لحشد الموارد بهدف زيادة التعاون مع أكبر عدد ممكن من الشركاء المحتملين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، من أجل إدرار المزيد من الموارد اللازمة للسكان سواء مباشرة من خلال الصندوق أو من خلال القنوات الثنائية. ويجري استخدام وثائق الصندوق المتعلقة بالبرامج القطرية والنبذ المتصلة بالمساعدة السكانية للبلدان التي تنفذ بها برامج، التي استحدثت مؤخرا كإطار لكثير من هذه المناقشات. وتقوم أيضا المديرة التنفيذية وكبار المديرين بصورة منهجية بزيارة البلدان النامية لمناقشة الطرق والوسائل التي تمكنها من الوفاء بحصتها من مجموع الاحتياجات البالغ ١٧ بليون دولار. ومن النهج الأخرى التي يجري استكشافها برامج تحويل الدين لتمويل برامج السكان وتحويل الدين لتوليد موارد محلية لبرامج السكان والصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة. وتشير البحوث الأولية إلى عدد من الاحتمالات الجذابة التي قد تناسب الاحتياجات في هذا القطاع.

٣٤ - وفي مجال المساعدة المتعددة الأطراف - الثنائية، يستخدم عدد من المانحين الرئيسيين التقليديين الترتيبات المتعددة الأطراف - الثنائية بشكل أكثر تواترا من أجل توجيه المساعدة السكانية. وكما ذكر آنفا، ارتفعت الإيرادات المتعددة الأطراف - الثنائية إلى مستوى غير مسبوق بلغ ١٨,٣ مليون دولار (مؤقت) في عام ١٩٩٦. وفي الآونة الأخيرة، وقّع الصندوق اتفاقا هاما للشراكة مع اللجنة الأوروبية توجه بموجبه اللجنة الأوروبية ما يربو على ٣٠ مليون دولار إلى برامج الصحة الإنجابية في آسيا. وإذا ثبت نجاح هذا الترتيب، يتوخى الصندوق أن توجه اللجنة الأوروبية قدرا أكبر من التمويل إلى هذا المجال. ولحسن الحظ، لا يوجد من الدلائل ما يشير إلى أن المساهمات المتعددة الأطراف - الثنائية يجري تقديمها على حساب المساهمات المقدمة للموارد العادية للصندوق.

هاء - الأولويات والبرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٥ - في الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، نظر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقرير الصندوق بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان (الوثيقة DP/1995/25)، الذي توج عملية مكثفة من الاستعراض الداخلي والاستعراضات الخارجية لبرنامج الصندوق. وعقب المناقشة الموسعة للتقرير، اعتمد المجلس المقرر ١٥/٩٥ الذي أيّد فيه المخطط العام لبرنامج المساعدة المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يجب تنفيذه بما يتفق تماما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأقر المجالات الأساسية لبرنامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية؛ والدعوة. وكان الهدف من هذا الاختيار تمكين الصندوق من تحديد بؤرة تركيز برمجته والاستفادة من ميزته النسبية.

٣٦ - واشتملت الوثيقة DP/1995/25 أيضا على اقتراح باتباع نهج جديد لتخصيص الموارد يستند إلى أهداف وغايات برنامج العمل. وتم بعد ذلك تنقيح هذا النهج بناء على طلب المجلس التنفيذي (الوثيقة DP/FPA/1996/15) واعتمد في مقرر المجلس ١٥/٩٦. ويستند هذا النهج إلى مستوى تحقيق البلد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويسلم بوجود تدرج متصل من الاحتياجات، ابتداء من البلدان التي لم تحرز إلا قدرا ضئيلا من التقدم نحو تحقيق أهداف المؤتمر، وانتهاء بالبلدان التي بلغت جميع هذه الأهداف بالفعل أو تجاوزتها.

٣٧ - ويولي النهج المنقح اهتماما خاصا للبلدان المنخفضة الدخل، وأقل البلدان نموا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على النحو الذي يدعو إليه برنامج العمل، ومختلف قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويشدد النهج الجديد بصفة خاصة على دعم أقل البلدان نموا عن طريق إدراج جميع هذه البلدان في مجموعة البلدان التي بها أكبر الاحتياجات والتي ستتلقى بالتالي أكبر حصة من موارد الصندوق. ويسلم هذا النهج بالحاجة الملحّة إلى تقديم المساعدة المؤقتة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية، حسبما دعا برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ١٢٤/٥٠. وهو يسلم بالإضافة إلى ذلك بأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثالثا - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦: متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج عملها

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٣٨ - ولمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور مدير المهام للفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بـ "الديناميات الديموغرافية والاستدامة"، وأعد أيضا تقرير الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ الذي يعرض التقدم المحرز في المجالات المتصلة بالصندوق منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود عام ١٩٩٢. وقد واصل الصندوق تعزيزه لتحقيق مزيد من التوعية بالروابط بين زيادة السكان والبيئة وإبراز هذه الروابط. وإلى جانب المشاريع المتصلة بمجال السكان والبيئة والتنمية التي تنفذ من خلال البرامج القطرية، يمول الصندوق أيضا عددا من الأنشطة والمشاريع التي يضطلع بها غيره من الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة (ومن ضمنهم منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو)، ومختلف أنواع المنظمات غير الحكومية. وقد قام الصندوق أيضا، بغية تحسين التصدي لتحديات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، باستعراض ممارساته ومبادئه التوجيهية، بما فيها تلك التي تعالج السكان والبيئة بصفة خاصة.

٣٩ - وقد ساهم الصندوق في جهود منظومة الأمم المتحدة في التدريب ووضع المنهجيات والأدوات التحليلية اللازمة لفهم التفاعلات القائمة بين متغيرات السكان والبيئة. وتوفر أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق الدعم الحاسم للحكومات الوطنية في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البيئة والسكان. وقد أعد الصندوق، بالتعاون مع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة دليلا يشدد على دمج التوازن بين السكان والموارد في عمليات التخطيط القطاعي التي من شأنها أن تفيد بصفة خاصة وحدات التخطيط المحلية ووزارات التخطيط الوطنية في البلدان النامية.

باء - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع

٤٠ - يجري تنسيق المتابعة المشتركة بين الوكالات للمؤتمرات الدولية الأخيرة من خلال ثلاثة فرق للعمل مشتركة بين الوكالات، معنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وتوفير بيئة التمكين المواتية

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمالة وسبل كسب العيش المستدامة، وكذلك من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات التي تتابع المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد شارك الصندوق بنشاط في جميع هذه الآليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي ترمي إلى تحقيق التنسيق في متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية. ورأس الصندوق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي ساهمت فيها ١٤ هيئة من هيئات الأمم المتحدة. وقد أنشأت فرقة العمل أفرقة عمل، يتبع كل منها وكالة رائدة، لعمل مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن المواضيع الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتناولت هذه المبادئ التوجيهية المسماة "المبادئ التوجيهية لنظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين الصادرة عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات"، والصادرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، المجالات الرئيسية التالية: الصحة الإنجابية؛ وتمكين المرأة؛ التعليم الأساسي مع إيلاء اهتمام خاص بالتفاوتات بين الجنسين؛ نهج مشترك لبناء القدرات الوطنية المتعلقة بتتبع أسباب وفيات الأطفال والأمهات؛ والهجرة الدولية. كما تشتمل أيضا على "بيان مشترك للدعوة بشأن السكان والتنمية". وتسعى هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز إقامة حوار وتعاون أوثق بين منظومة الأمم المتحدة وسائر شركاء التنمية، بما في ذلك الوكالات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل وضع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية موضع التنفيذ على الصعيد القطري.

٤١ - وأدى نجاح فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى إنشاء لجنة التنسيق الإدارية لثلاثة فرق عمل مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل تنشيط المتابعة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتتركز حول الأهداف ذات الأولوية المنبثقة عن المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا، ومن أجل ترشيد وتعزيز آليات تقديم المساعدة المنسقة على الصعيدين القطري والإقليمي. والهدف الشامل لفرق العمل هو القضاء على الفقر. وجرى توسيع نطاق ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وتأسيسها تحت اسم فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، تحت رئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان. أما فرقتا العمل الأخريان، فإحداهما معنية بالعمالة وسبل كسب العيش المستدامة، برئاسة منظمة العمل الدولية، والأخرى بالمتطلبات اللازمة لتوفير بيئة التمكين المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، برئاسة البنك الدولي. ويشترك الصندوق في فرقتي العمل هاتين كلتيهما. وقد تم الإبلاغ على نطاق واسع عن التقدم المحرز في عمل فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٤٢ - وقد اجتمعت فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي تشترك فيها ١٩ هيئة من هيئات الأمم المتحدة، مرتين في عام ١٩٩٦ وستجتمع مرة أخرى في آذار/مارس ١٩٩٧. ويسير العمل بصورة حسنة صوب إعداد ونشر المنتجات النهائية التالية التي ستتم إتاحتها الكترونيا: المبادئ التوجيهية لنظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين؛ ولوحة حائط بها مؤشرات لرصد التقدم المحرز بشأن التوفير الأساسي للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتقرير عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتصل بتعاون المانحين في تقديم المساعدة للقطاع الاجتماعي؛ وبطاقة معلومات عن الدعوة للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وموجز للالتزامات الدولية المتصلة بالفقر والتكامل الاجتماعي. وتشكل الأبعاد المتقاطعة التالية عمل فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع: المنظورات

المتعلقة بنوع الجنس؛ وتعبئة الموارد؛ والسياسة؛ واختيار المؤشرات واستعمالها؛ واستهداف فئات محددة، من ضمنها أولئك المتواجدون في حالات ما بعد الأزمات؛ وإشراك المجتمع المدني. وتغطي فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع في برنامج عملها المحددات الأساسية لمبادرة ٢٠/٢٠، وتسعى إلى التركيز على مجال المؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا.

٤٣ - وقد ركّز الصندوق أيضا على تنفيذ مجالات التركيز الثلاثة الواقعة ضمن ولايته فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات السكانية والإنمائية؛ والدعوة. وقد اعتمد الصندوق أيضا نهجا جديدا لتخصيص الموارد يستند إلى مستوى تحقيق بلد من البلدان لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويعترف في ذات الوقت بوجود تدرج متصل في الاحتياجات. ويولي هذا النهج الجديد اهتماما خاصا للبلدان المنخفضة الدخل، وأقل البلدان تقدما وأفريقيا، على النحو الذي دعا إليه برنامج العمل ومختلف قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٤ - ويواصل الصندوق أيضا التقليد الذي يتبعه منذ أمد بعيد في التعاون مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التعاون من خلال إنشاء لجنة استشارية للمنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٥. وتمشيا مع برنامج العمل، يدعم الصندوق أيضا أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأنشطة المتصلة باحتياجات الشباب والمراهقين من المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية. وبوجه عام، قام الصندوق، في عدد كبير من البلدان النامية، ومنها تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بدعم مجموعة واسعة من الأنشطة مصممة لتكييف البرامج والسياسات مع النموذج الجديد للسكان والتنمية الذي يرتكز محوره على البشر والذي انبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

جيم - مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

٤٥ - شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاركة وثيقة في جميع الجهود التعاونية التي بذلتها لجنة التنمية الاجتماعية ورؤساء فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية واللجنة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بهدف الاستجابة إلى الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان، وتلبية الاحتياجات الملحة للنساء والرجال والشباب والمراهقين في المجالات التي تقع ضمن ولايته. وشملت الجهود التعاونية أبعادا شاملة مثل منظور الجنسين وتعبئة الموارد والسياسة العامة واختيار المؤشرات واستعمالها والتركيز على فئات محددة، بما في ذلك الفئات التي تعيش في حالات ما بعد الأزمات، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني. وتعمل فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية أيضا على تغطية البارامترات الرئيسية لمبادرة ٢٠/٢٠ وما يُبذل من جهود لصياغة مجموعة موحدة من المؤشرات لرصد ما يُحرز من تقدم في تحقيق أهداف المؤتمرات العالمية الأخيرة.

٤٦ - وتابع الصندوق العمل لكفالة أن يكون البشر هم محور برامجه وأن يكون للبرمجة وجه إنساني، وعمل بوجه خاص لتأمين تمكين المرأة. وسيتابع الصندوق التعاون مع ما يُبذل من جهود لتلبية الاحتياجات

الإنسانية الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع من خلال تشجيع الشراكات على جميع الصعد، بما في ذلك صعيد الحكومات، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

دال - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٤٧ - من بين المواضيع التي حظيت بأكبر قسط من الاهتمام في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على ثلاثة محاور رئيسية بالدرجة الأولى هي: حقوق الإنسان للمرأة، والصحة الإنجابية للمراهقين والمساواة بين الجنسين. وفي مجال حقوق الإنسان للمرأة، عمل الصندوق مع مركز القوانين والسياسة الإنجابية، ومع المنظمات غير الحكومية في ٥١ بلدا لتحسين ما تحصل عليه المرأة من الرعاية الصحية الإنجابية. وصعد الصندوق حملته للقضاء على عمليات ختان الإناث وأجرى في آذار/مارس ١٩٩٦ مشاورات تقنية حول الموضوع. ووضع إطار لدمج الأنشطة المتصلة بالقضاء على عمليات ختان الإناث في المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق، ثم أصدر بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بيانا مشتركا بشأن القضاء على عمليات ختان الإناث. ويعمل الصندوق أيضا مع اللجنة العالمية المعنية بصحة المرأة والتي ترعاها منظمة الصحة العالمية لتحسين الحالة الصحية للمرأة والفتاة ولوضع مبادئ توجيهية جديدة متعلقة بالسياسة العامة وتطوير أدوات الدعوة بغية إنفاذ حقوق المرأة والفتاة في إطار الهدف العام الذي يتوخى توفير الأمن الصحي.

٤٨ - وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا في طليعة الجهات التي اتخذت مبادرات في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين، بما في ذلك العمل مع مركز الأنشطة الإنمائية والسكانية لإشراك الفتيات والشابات في صياغة وتنفيذ القرارات المتصلة بصحتهن الإنجابية واحتياجاتهن التعليمية، كما أنه يتعاون أيضا مع شركة توماس كريفين السينمائية لإنتاج فيلم يعرض لاحتياجات وآراء وطموحات الشابات على نطاق عالمي.

٤٩ - وتشمل الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في مجال المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة، تقديم الدعم إلى عدة منظمات منها منظمات غير حكومية، وإعداد دراسات عن مواقف المراهقين الذكور والرجال من مواضيع تشمل السلوك الجنسي والإنجابي؛ ووضع خطة عمل في أعقاب مؤتمر قمة الائتمانات الجزئية للوصول إلى أفقر النساء في العالم وتقديم ائتمانات لمن يعملن لحسابهن وتمكينهن؛ ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في جميع جوانب ما يقوم به الصندوق من أعمال في مجال الصحة الإنجابية والاستراتيجيات السكانية والإنمائية والدعوة؛ ووضع أدلة تدريبية بشأن نوع الجنس والسكان والتنمية؛ وغير ذلك من مجالات العمل ذات الصلة.

هاء - مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية -- الموئل الثاني

٥٠ - شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاركة نشطة في عمليات التحضير لمؤتمر الموئل الثاني وقام بدعم وظيفة من الرتبة الأقدم في أمانة الموئل. ونظم الصندوق، بالاشتراك مع مؤسسة روكفلر، اجتماعا

ليوم واحد ضم ١٢ خبيرا، وعقد الاجتماع في نيويورك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لبحث الصلات التي تربط بين الموئل والسكان قبل تحضير توصيات من أجل مشروع خطة العمل العالمية. وفي أعقاب الموئل الثاني، تابع الصندوق أعمال تحديد الصلات التي تربط بين النمو السكاني، ومشاكل الهجرة والمشاكل الحضرية، ونمو المدن الضخمة في البلدان النامية، وارتفاع نسبة الشباب في المناطق الحضرية، وضرورة تعزيز توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة والبناء على أساسه. وبعد أن قام الصندوق بتنظيم ندوة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦ عن "الهجرة الداخلية والتوسع الحضري في البلدان النامية: آثارهما على الموئل الثاني"، فإنه يعكف على نشر كتاب يتضمن التوصيات التي تمخضت عن هذا الجهد.

٥١ - ويدعم الصندوق، بالاشتراك مع سلطات محلية في اليابان، مشاريع يقوم بها مركز المعلومات الحضرية الآسيوي في كوبي بهدف زيادة تدفق وتبادل المعلومات عن المشاكل الحضرية، والسياسات والخبرات الحضرية من خلال شبكة تغطي بشكل خاص المدن المتوسطة الحجم في آسيا. ويجري في هذه المشاريع التركيز بشكل خاص على ما يقدم من ارتباطات مع الديناميات السكانية. وعلى صعيد البرامج القطرية، يدعم الصندوق أنشطة في عدة بلدان تهدف إلى تحسين ما يناله سكان الأحياء الفقيرة في المدن، وخاصة من خلال مشاريع لزيادة الحصول على الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية ومن خلال إشراك المجموعات التابعة للمنظمات غيرالحكومية المحلية في تخطيط البرامج وتنفيذها.

واو - مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٥٢ - واتساقا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يركز على الارتباطات بين النمو السكاني وحماية البيئة والأمن الغذائي، شارك الصندوق في حزيران/يونيه ١٩٩٦ مع منظمة الأغذية والزراعة، في تنظيم اجتماع لفريق خبراء معني بالمتطلبات الغذائية والنمو السكاني. وساعدت النتائج والتوصيات التي توصل إليها الاجتماع على توضيح المسائل المتصلة بالسكان والأمن الغذائي بوجه عام. وتنظر ممارسات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان، على نحو متزايد، في متطلبات الطاقة والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، فضلا عن المسائل البيئية، وذلك كجزء من الإطار التحليلي الذي يجري على أساسه وضع البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. ويقوم الصندوق، عن طريق أفرقة الدعم القطري الإقليمية التابعة له، بتقديم دعم تقني جوهري لمساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات الناشئة عن استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وعن مؤتمر القمة العالمي للأغذية ولمساعدتها على إدماج المتغيرات المتعلقة بالسكان والأمن الغذائي والبيئة في صلب الاستراتيجيات السكانية والإنمائية الوطنية على صعيدها. وينظر الصندوق، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في وسائل عن طريق نظام خدمات الدعم التقني لتعزيز آلية متابعة موحدة لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية.

رابعا - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦: تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز

٥٣ - أدت قوة الدفع المتولدة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيره من المؤتمرات الدولية الكبرى الأخيرة إلى زيادة أهمية التنسيق وآليات المتابعة المتكاملة التي أنشئت في إطار لجنة التنسيق الإدارية وأرست أساسا جديدا قويا للتعاون فيما بين مختلف الشركاء في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بدور نشط في تيسير هذه العملية. ويعد التعاون مع مؤسسات بريتون وودز أحد الجوانب الإيجابية المهمة لهذه الآليات. ويكمن القسط الأكبر من التعاون بين الصندوق ومؤسسات بريتون وودز على صعيد السياسة العامة في تقديم دعم مباشر للتعاون على صعيد البرامج. ويتمتع الصندوق بتعاون جيد نسبيا مع مؤسسات بريتون وودز وهو يعمل بجد لتقييم كيفية تحسين العلاقات معها.

٥٤ - وفي إطار الاستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦، شارك الصندوق خلال العام الماضي مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في فريق عامل لكبار المسؤولين معني بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويحتوي الاستعراض معلومات مفيدة عن التعاون الجاري والدروس المستفادة ويقدم عددا من الاقتراحات المفيدة للمستقبل، بما في ذلك اقتراحات للبلدان التي تواجه ظروفا استثنائية، وتبادل المعلومات والبيانات في مجالات رئيسية لتحليل السياسة العامة وفي مجال تنظيم البحوث ودراسات السياسة العامة، والأفرقة العاملة المعنية بمواضيع معينة.

٥٥ - ومن الملاحظ بالنسبة للصندوق أن هذا الاستعراض خلص أيضا إلى أن هناك عددا من الأمثلة الإيجابية للغاية عن التعاون، بما في ذلك "برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والحد من الجريمة والمخدرات، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة، والسكان بوجه عام، وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما المبادرة الخاصة بأفريقيا، وصندوق البيئة العالمية". وأدت المحاولات الأخيرة لتنسيق المتابعة للمؤتمرات العالمية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ويتولى البنك الدولي رئاسة إحدى فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بينما يتولى الصندوق ومنظمة العمل الدولية رئاسة الفرقتين الأخريين. ويتصدر البنك الدولي المبادرة إلى إنتاج بطاقة معلومات عن الدعوة للخدمات الاجتماعية الأساسية كما يتصدر المقدمة أيضا، في إنتاج منشور بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال تعاون المانحين على تقديم المساعدة إلى القطاع الاجتماعي. وساهمت مؤسسات بريتون وودز في وضع المبادئ التوجيهية لشبكة المنسقين المقيمين، التي كانت إحدى منتجات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتضم فرق العمل مبادرات على المستوى العالمي وعلى مستوى السياسة العامة، وهي تكفل التلاحم بين السياسات كما توفر التطبيق العملي من خلال زيادة التنسيق والتعاون بين الأنشطة التنفيذية والتعاون التقني. كما تركز على تحضير مجموعة من الملاحظات الإرشادية والدروس المستفادة لاستعمالها على الصعيد القطري أو في إطار

شبكة المنسقين المقيمين، كما تركز على مؤشرات رئيسية لرصد ما يحرز من تقدم في تحقيق أهداف المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة.

٥٦ - وعلى الصعيد الثنائي، يجمع بين الصندوق ومؤسسات بريتون وودز تقليد التشاور والتعاون على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. ويجري الصندوق مشاورات كثيرة مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. وينصب التركيز على جميع الصعد على مسائل موضوعية مختارة وذات علاقة بالسياسة العامة أو على التعاون المتعلق ببلدان محددة، وعلى ما يُبذل من جهود عالمية، مثل توفير التعليم للجميع، بالمشاركة مع اليونسكو وغيرها من المنظمات. وتضم هذه الجهود التعاونية أنشطة الدعوة العالمية وكذلك أنشطة التعاون البرنامجي الخاص ببلدان محددة. كما يشارك الصندوق في جهود أخرى مشتركة بين الوكالات لتحقيق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، مثل مشاركته في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وفي اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في إطار شبكة المنسقين المقيمين.

٥٧ - وإضافة الى تحسين وتوسيع التكامل والتعاون في الأنشطة التي يدعمها الصندوق ومؤسسات بريتون وودز على الصعد العالمية والإقليمية وعلى صعيد السياسة العامة، بذلت جهود أخرى لتحسين المشاورات على الصعيد القطري. ويشارك البنك الدولي بصورة أكثر انتظاما في آليات التنسيق الخاصة بقطاع السكان على الصعيد القطري الذي يضطلع فيه الصندوق بدور بارز. وازدادت وتيرة الاتصالات التي تقوم بها بعثات البنك الدولي مع المكاتب القطرية التابعة للصندوق، ويقوم الصندوق بالاتصال بالبنك بصورة منتظمة قبل قيامه بممارسته البرامجية. وقد أدى هذا بالضرورة إلى زيادة الاتصالات بينهما في مرحلة وضع الاستراتيجية والبرنامج مما ساعد على تخفيف عبء العمل عن الجميع، وبخاصة عن البلد المعني، كما شجع المواءمة بين النهج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة. ويجري التعاون أيضا في إطار العمل الفعلي للمشاريع، إذ يقوم الصندوق بتوفير الخبرة التقنية وخدمات الشراء للبنك، ويشارك الصندوق بنشاط في اتحادات المانحين التي يقودها البنك الدولي.

٥٨ - ولما كان الصندوق يعي ضرورة وجود اتساق أكبر فيما يقدمه شتى المانحين في بلد ما من مشورة أو استراتيجيات متعلقة بالسياسة العامة، فإنه يعكف على إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز تعزيزا لهذا الاتساق. وتبذل جهود لكفالة أن يكون التعاون في جميع مراحل البرمجة جزءا من البرامج منذ بدايتها. وكيما تكلل هذه المبادرات بالنجاح، لا بد لجميع الأطراف أن توفر لها دعما قويا بنفس القدر.

خامسا - توصيـــة

٥٩ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بـ "تقرير المديرة التنفيذية: تقارير مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (DP/FPA/1997/10، الجزء الخامس)، وأن يقرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتعليقات التي أدلت بها الوفود التي شاركت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

- - - - -